Distr.: General
18 June 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
الدورة الخامسة
مدينة بنما، ٢٥-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقَّت*
المنع

الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد
فيينا، ٢٦-٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣
البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقَّت**
تنفيذ قرار المؤتمر ٤/٣، المعنون "إعلان مرَّاكش بشأن منع الفساد"، والتوصيات الصادرة عن الفريق العامل في اجتماعه المعقود في آب/أغسطس ٢٠١٢: توصيات أخرى

تقرير عن حالة تنفيذ القرار ٤/٣، المعنون "إعلان مرَّاكش بشأن منع الفساد"

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً- مقدِّمة

١- قرَّرَ مؤتمرُ الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره ٢/٣، أن يُنشئ فريقاً عاملاً حكومياً دولياً مفتوحَ العضوية يُعنى بمكافحة الفساد، وفقاً للفقرة ٧ من المادة ٦٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والفقرة ٢ من المادة ٢ من النظام الداخلي للمؤتمر، لكي يقدِّم المشورة والمساعدة إلى المؤتمر في تنفيذ الولاية المسنَدة إليه بشأن منع الفساد.

---

* CAC/COSP/2013/1.

** CAC/COSP/WG.4/2013/1.

الرجاء إعادة الاستعمال

٢- وفي القرار نفسه، قرَّر المؤتمر أن يؤدّي الفريق العامل المهام التالية:

(أ) مساعدة المؤتمر في تجميع وتطوير رصد معرفي في مجال منع الفساد؛

(ب) تيسير تبادل المعلومات والخبرات بين الدول فيما يتعلق بالتدابير والممارسات الوقائية؛

(ج) تيسير جمع أفضل الممارسات في مجال منع الفساد وتعميمها والترويج لها؛

(د) مساعدة المؤتمر على التشجيع على التعاون بين جميع أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع بغية منع الفساد.

٣- واعتمد المؤتمر في دورته الرابعة، المعقودة في مراكش، بالمغرب، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، القرار ٣/٤، المعنون "إعلان مراكش بشأن منع الفساد".

٤- وقرّر المؤتمر في ذلك القرار أن يواصل الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية عمله في إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المؤتمر في تنفيذ ولايته في مجال منع الفساد. وطلب إلى الأمانة أيضا، رهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية، أن تواصل أداء المهام الوظيفية لمرصد دولي لجمع المعلومات المتاحة حاليا عن الممارسات الجيِّدة في مجال منع الفساد، بحيث تركِّز جهودها بصفة خاصة على التنظيم المنهجي للمعلومات المتلقّاة من الدول الأطراف وعلى تعميمها.

٥- وفي الاجتماع الثالث للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد، المعقود في فيينا من ٢٧ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢، أُعدَّت ورقة معلومات أساسية لغرض إبلاغ الفريق العامل بالإجراءات التي اتُّخذت خلال الفترة السابقة لتنفيذ القرار ٣/٤ (الوثيقة CAC/COSP/WG.4/2012/4).

٦- أما الغرض من ورقة المعلومات الأساسية الحالية فهو إبلاغ مؤتمر الدول الأطراف بالإجراءات التي اتخذها الفريق العامل لتنفيذ القرار ٣/٤ منذ اعتماده. وتسعى هذه الورقة إلى دعم الجهود التي يبذلها الفريق العامل في تقديم المساعدة إلى المؤتمر في رسم معالم الطريق الذي يفضي إلى اتخاذ إجراءات فعّالة للعمل في مجال منع الفساد.

ثانياً- معلومات محدَّثة عن حالة تنفيذ القرار ٤/٣ الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ألف- الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد

المبادرة المتعلقة بالنزاهة في المؤسسات

٧- نوَّه المؤتمر بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة من أجل تعزيز النزاهة بين أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وذلك من خلال المبادرة المتعلقة بالنزاهة في المؤسسات، بوسائل عدَّةٍ منها التعاون مع مكتب الأخلاقيات.

٨- ويواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة المضيّ قُدُماً في الاضطلاع بالمبادرة المتعلقة بالنزاهة في المؤسسات، التي تسعى إلى استعراض القواعد واللوائح التنظيمية الداخلية للمنظمات الدولية الممثلة في مجلس الرؤساء التنفيذيين المذكور، وذلك استناداً إلى معايير اتفاقية مكافحة الفساد. ومكتب المخدِّرات والجريمة هو حالياً بصدد إعداد مشروع تقرير لتعميمه على الهيئات المشاركة، وسوف يُصدِر التقريرَ النهائي في الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف.

٩- وقد أقام مكتب المخدِّرات والجريمة علاقة شراكة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مشروع يهدف إلى تكوين مجموعة واسعة من المنظمات الدولية فيما يتعلق بالتدابير القائمة المعنية بمكافحة الفساد. ويسعى المشروع إلى تحديد المعايير المشتركة والممارسات الجيدة المحتملة ضمن جهود المنظمات الدولية لمكافحة الفساد في عملياتها، ولكفالة التعاون والتشارك في المعلومات على نحو فعّال مع حكومات البلدان في التحقيقات في قضايا الفساد.

الإبلاغ عن تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية

١٠- شجَّع المؤتمرُ الدولَ الأطراف على السعي إلى تقديم تقارير إبلاغ مبكّرة عن تنفيذ الفصل الثاني من اتفاقية مكافحة الفساد، باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية، مع التركيز على تقييم فعالية تدابير المنع القائمة، وتجميع الممارسات الجيِّدة، واستبانة الاحتياجات من المساعدة التقنية. وأكَّد المؤتمر، في ضوء الاستعراض المقبل للفصل الثاني من الاتفاقية خلال الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذها، أهميةَ بناء أطر تشريعية ومؤسسية متَّسقة مع متطلّبات ذلك الفصل.

١١- وسوف تشمل مواضيع المناقشة في الاجتماع الرابع للفريق العامل المعني بمنع الفساد، والمزمع عقده في فيينا من ٢٦ إلى ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، الموضوعين التاليين (أ) نزاهة الجهاز القضائي وإدارة القضاء وأجهزة النيابة العامة (المادة ١١ من الاتفاقية)، و(ب) توعية الجمهور، وخصوصا إشراك الأطفال والشباب في درء الفساد، ودور وسائط الإعلام والإنترنت في هذا الصدد (المادة ١٣ من الاتفاقية). ودُعيت الدول الأطراف إلى توفير معلومات عن تجاربها وخبراتها المتعلقة بتنفيذ الأحكام قيد المناقشة، كي تُجمَّعَ في الوثيقتين CAC/COSP/WG.4/2013/2 وCAC/COSP/WG.4/2013/3.

١٢- ولتيسير الإبلاغ عن تنفيذ الفصل الثاني، تعمل الأمانة على تبسيط قائمة التقييم الذاتي الخاصة بالفصل الثاني. وعلاوة على ذلك، أنشأت الأمانة موقعاً شبكياً للفريق العامل تُجمَّع فيه المعلومات المقدَّمة حتى هذا التاريخ من الدول الأطراف قبل كل اجتماع، بالإضافة إلى التقارير ذات الصلة الصادرة عن الأمانة، والعروض الإيضاحية، وتُنظَّم كلها وفقا للموضوع المحوري.[1] وهذه المبادرة، التي تُنَفَّذ تحقيقاً لدور الأمانة كمرصد للممارسات الجيدة من شأنها أن تيسِّر استخدام المعلومات المقدَّمة استخداماً فعّالاً.

باء- القطاع العام

١٣- نوّه المؤتمرُ بالتعاون القائم بين مكتب المخدِّرات والجريمة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة بشأن مكافحة الفساد في القطاع العام، وطلب إلى الأمانة أن تواصل هذا التعاون، وخصوصا بالنظر بعين الاعتبار إلى جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة، وكذلك من خلال مبادرات أخرى، بما يشمل الأنشطة التي تعزِّز تأدية الخدمة العامة ومنع الفساد.

جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة

١٤- واصل مكتب المخدِّرات والجريمة تعاونه مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بإدارة فئة جائزة "منع الفساد ومكافحته في الخدمة العامة" من جوائز الأمم المتحدة السنوية للخدمة العامة. وهذه الجوائز تُمنَح تقديراً لمؤسسات الخدمة العامة على إنجازاتها ومساهماتها الإبداعية التي تؤدّي إلى زيادة فعالية الإدارة العمومية واستجابتها إلى المتطلّبات ذات الصلة في مختلف بلدان العالم. وكانت البلدان الفائزة بالمرتبة الأولى في هذه

(1) الموقع الشبكي: www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/working-group-on-prevention.html.

الفئة في عام ٢٠١٢ تركيا وجمهورية كوريا والمكسيك وموريشيوس، والبلدان الفائزة بالمرتبة الثانية جورجيا وسنغافورة والمكسيك (عن مبادرة أخرى). وكانت البلدان الفائزة بالمرتبة الأولى في هذه الفئة في عام ٢٠١٣ إيطاليا وعُمان والمغرب والهند، والبلدان الفائزة بالمرتبة الثانية جمهورية كوريا وجورجيا وسلوفينيا. وبعد ثلاثة أعوام من التعاون في هذا المجال مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبعد تقييم شامل لمشاركته في تأسيس وإدارة فئة "منع الفساد ومكافحته في الخدمة العامة"، قرّر مكتب المخدِّرات والجريمة تعليق مشاركته في برنامج جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة للعامين المقبلين.

١٥- وشارك مكتب المخدِّرات والجريمة في اجتماع فريق الخبراء بشأن موضوع "نقل وتكييف الممارسات الابتكارية لتحسين أداء الخدمات العامة في أقل البلدان نمواً"، الذي نظمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في نيويورك يومي ٢٥ و٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣. وقد أتاح اجتماع فريق الخبراء منبراً لإجراء مناقشات بشأن الابتكارات الأنسب لنقلها للبلدان الأقل نمواً، ودور الأمم المتحدة الميسِّر في هذه العملية، ومشروع الإدارة المذكورة لتعزيز قدرات القطاع العام في هذه البلدان على تقديم خدمات عالية الجودة على نحو منصف عن طريق نقل وتكييف الممارسات المبتكرة.

١٦- ساهم مكتب المخدِّرات والجريمة أيضاً في اجتماع فريق خبراء وفي حلقة عمل لتنمية القدرات حول موضوع "منع الفساد في الإدارة العامة: التزام المواطن بتعزيز الشفافية والمساءلة" نُظِّما في إطار احتفالية جوائز الخدمة العامة والمنتدى في عام ٢٠١٢. وشارك مكتب المخدِّرات والجريمة بصفة مراقب في الدورة الثانية عشرة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمعقودة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ١٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. واستعرضت اللجنة دور الحوكمة العامة المستجيبة والخاضعة للمساءلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

البرلمانيون

١٧- يتعاون مكتب المخدِّرات والجريمة مع المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد من أجل تعزيز دور البرلمانيين في مكافحة الفساد. وشارك مكتب المخدِّرات والجريمة في المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين المناهضين للفساد، الذي عُقد في مانيلا في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٣.

تعيين السلطات المختصة

١٨- ناشد المؤتمر الدولَ الأطراف أن تبلّغ الأمين العام بأسماء السلطات المختصة التي عيَّنتها والتي يمكن أن تساعد الدول الأطراف الأخرى على وضع وتنفيذ تدابير محدَّدة لمنع الفساد، إن لم تكن قد أبلغته بها بعد، وأن تحدِّث المعلومات الموجودة عند الاقتضاء.

١٩- وبحلول ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣، كان الأمين العام قد تلقى إشعارات بشأن السلطات المختصة المعنية بتقديم المساعدة في تدابير منع الفساد، عملاً بالفقرة ٣ من المادة ٦ من الاتفاقية، من الدول الأطراف الـ٨٣ التالية: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، إيسلندا، باكستان، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، جزر كوك، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الدانمرك، رومانيا، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، سيشيل، شيلي، صربيا، الصين، العراق، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، منغوليا، موريشيوس، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية. وسوف تتاح المعلومات عن السلطات المختصَّة في دليل حاسوبي مباشر[٢] لتستفيد منه تلك السلطات والأجهزة الحكومية، التي لديها حساب مستعمِل.

التصريح بالموجودات المالية وتضارب المصالح

٢٠- ناقش الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد خلال اجتماعه الثالث، الذي عُقد في فيينا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢، مسائل تضارب المصالح والتصريح بالموجودات المالية والإبلاغ عن الأفعال المنطوية على فساد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، وفَّرت الأمانة تدريباً ومساعدة تقنية إلى عدد من البلدان، ومنها تركمانستان وجنوب السودان ومصر، حول صياغة التشريعات الخاصة بتضارب المصالح وتقديم العروض الإيضاحية حول الاتجاهات العالمية والممارسات الجيدة فيما يتعلق باستحداث نظم بشأن التصريح بالموجودات المالية.

(2) الموقع الشبكي: www.unodc.org/compauth_uncac/en/index.html.

المشتريات العمومية

٢١- ناشد المؤتمرُ في دورته الرابعة الدولَ الأطرافَ أن تشجِّعَ على مشاركة دوائر الأعمال التجارية في منع الفساد بطرائق عدّة ومنها وضعُ مبادرات للترويج لاتخاذ تدابير لدرء الفساد في نظام المشتريات العمومية وتنفيذها عند الاقتضاء، بما يتَّسق مع المادة ٩ من الاتفاقية، والعملُ مع دوائر الأعمال التجارية لمعالجة الممارسات التي تُضعِف المناعة أمام إغراء الفساد في القطاع الخاص. ونوّه مع التقدير بالتعاون القائم بين الأمانة ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) بشأن المشتريات العمومية بغية مساعدة الدول الأطراف على تنفيذ المادة ٩ من الاتفاقية.

٢٢- وقد اعتمدت الأونسيترال صيغة محدَّثة من القانون النموذجي للاشتراء العمومي في تموز/يوليه ٢٠١١. ويصحب هذا القانون النموذجي دليل اشتراع للقانون النموذجي للاشتراء العمومي، نُشر في عام ٢٠١٢، يتضمن تعليقاً بشأن قضايا السياسات العامة والتنفيذ. وينظر مكتب المخدِّرات والجريمة وأمانة الأونسيترال منذ ذلك الحين في مسألة تقديم دعم مشترك لتنفيذ هذا القانون النموذجي والمادة ٩ من الاتفاقية، ووضع برامج مساعدة تقنية بالتعاون الوثيق مع الشركاء والدول المهتمة.

٢٣- وينفّذ مكتب المخدِّرات والجريمة، بدعم من مبادرة "سيمنز" للنزاهة، مشروعَ الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل النزاهة في الاشتراء العمومي، والذي يهدف إلى الحد من مَواطن الضعف التي تؤدي إلى التعرض للفساد في نظم الاشتراء العمومية، وسدِّ الثغرات في المعرفة والاتصالات بين إدارات الاشتراء العمومي والقطاع الخاص. وقد أُنشئت في الهند والمكسيك أفرقة عاملة تقنية لاستعراض التشريعات القائمة وتنفيذها والممارسات الجيِّدة والتحديات. وأجرى مكتب المخدِّرات والجريمة دراسة مرجعية التمس بشأنها آراء الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص بغرض وضع مبادرات تدريب مشتركة توفِّر لموظفي الشركات والموظفين العموميين مزيداً من الفرص لمناقشة هذا التحدي المشترك ومعالجته. ويعمل مكتب المخدِّرات والجريمة حالياً على وضع دليل عملي لمنع الفساد فيما يتعلق بالاشتراء العمومي في ضوء المادة ٩ من الاتفاقية.

جيم- العدالة الجنائية

٢٤- دعا المؤتمر الدول الأطراف إلى استخدام الاتفاقية باعتبارها إطاراً لوضع ضمانات رقابية محدَّدة ومكيَّفة حسب الاحتياجات لمنع الفساد في القطاعات التي يمكن أن تكون أشدّ

تعرّضا له، وطلب إلى الأمانة أن تساعد الدول الأطراف في القيام بذلك، بناءً على طلبها ورهنا بتوافر الموارد من خارج الميزانية.

٢٥- وقد واصل مكتب المخدِّرات والجريمة العمل على تطوير أدوات معرفية لتيسير تقديم المساعدة المكيَّفة حسب الاحتياجات لبناء القدرات، بما في ذلك ما يتعلق بالقطاعات والأوضاع التي قد تكون عرضةً لمخاطر الفساد.

نزاهة القضاء ونزاهة النيابة العامة

٢٦- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وضع مكتب المخدِّرات والجريمة الصيغة النهائية للدليل المرجعي بشأن تدعيم نزاهة القضاء وقدرته، وقام بنشره. والغرض من هذا الدليل دعم وتوعية الأشخاص المكلَّفين بمهمة إصلاح وتوطيد نظم العدالة في بلدانهم، والشركاء في التنمية والمنظمات الدولية وسائر الجهات المقدِّمة للمساعدات التقنية. ويهدف الدليل إلى توفير معلومات عملية بشأن كيفية بناء وصون نظام عدالة يتَّسم بالاستقلالية والحياد والشفافية والفعالية والكفاءة وينحو إلى تقديم الخدمات ويحظى بثقة الناس ويرتقي إلى المعايير الدولية.

٢٧- كما يعمل مكتب المخدِّرات والجريمة على وضع دليل لتنفيذ المادة ١١ من الاتفاقية (التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة)، يتضمن إطارا تقييميا عملياً لكي تستخدمه الدول. وسوف يكون هذا المورد المرجعي أداة ثمينة تُستخدم لتحديد وتلخيص المعايير والموارد الدولية الوثيقة الصلة بالنزاهة القضائية ونزاهة النيابة العامة، ووضع إطارا تستخدمه الدول في تقييم تنفيذها للمادة ١١. ونوقش مشروع هذه الأداة في حلقات عمل إقليمية حضرها كبار أعضاء الجهاز القضائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا. وسوف تُعرَض صيغة نهائية من الأداة في الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف.

هيئات مكافحة الفساد

٢٨- واصل مكتب المخدِّرات والجريمة تعاونه الوثيق مع الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد، بالمشاركة في اجتماعاتها السنوية وفي حلقتها الدراسية التدريبية الخامسة حول المساعدة التقنية وتبادل المعلومات، التي عُقدت في جينان، في الصين، في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٢٩- وقد تجمّع رؤساء حاليون وسابقون لهيئات مكافحة الفساد، وممارسون في مجال مكافحة الفساد، وخبراء من أنحاء العالم، في جاكارتا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في المؤتمر الدولي المعني بالمبادئ اللازمة لهيئات مكافحة الفساد، بدعوة من مفوضية إندونيسيا للقضاء على الفساد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات

والجريمة، لمناقشة مجموعة من المبادئ الخاصة بهيئات مكافحة الفساد التي تُعزز وتدعم استقلال هذه الهيئات وفعاليتها. وناقش المشاركون الخبرات التي استخلصتها والتحديات التي واجهتها هذه الهيئات، والمقتضيات اللازمة لكفالة استقلالها وفعاليتها. واعتمد المؤتمر الدولي إعلان جاكارتا بشأن المبادئ اللازمة لهيئات مكافحة الفساد، المُصمَّمة لضمان سلطة هذه الهيئات وصون استقلالها.

٣٠- ويجري مكتب المخدِّرات والجريمة بحوثاً بشأن هيئات مكافحة الفساد واستراتيجيات مكافحة الفساد الوطنية، بما في ذلك الممارسات الجيدة والتحديات المواجَهة، بغية توفير التوجيه التقني بشأن استعراض المادتين ٥ و٦ من الاتفاقية وتنفيذهما. وقدّم مكتب المخدِّرات والجريمة مساعدة في صياغة اختصاصات هيئة مكافحة فساد جديدة في جنوب السودان، وتعزيز القدرات المؤسسية والعملياتية في هيئات مكافحة الفساد الأساسية في نيجيريا.

٣١- وشارك مكتب المخدِّرات والجريمة في حوار حول السياسات العامة بشأن منع الفساد، نظّمه محفل الجنوب الأفريقي لمكافحة الفساد بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعُقد في ماسيرو يومي ٤ و٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وكان الهدف من المحفل، الذي ضمّ واحداً وستين مشاركاً من ست عشرة هيئة لمكافحة الفساد من شرق وجنوب أفريقيا، تقييم الاتجاهات والتحديات العالمية والتشارك في أفضل الممارسات المتّبعة في منع الفساد.

منع غسل الأموال

٣٢- قدَّم مكتب المخدِّرات والجريمة مساعدة تقنية في استعراض مشروع قانون يُشترع بشأن مكافحة غسل الأموال في بلدان في آسيا والمحيط الهادئ، وذلك من أجل ضمان تمثّل التشريع على نحو واف بالمراد مقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٣٣- ويشارك مكتب المخدِّرات والجريمة بنشاط في المحافل الإقليمية المعنية بغسل الأموال، مثل فرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية، بغية توعية الحكومات بما يتعلق بمنع غسل الأموال ضمن إطار الاتفاقية، ومناصرة الانضمام إليها. وقدَّم مكتب المخدِّرات والجريمة كذلك إحاطات إعلامية حول المساعدة التقنية المتاحة للدول الأطراف، بناءً على طلب منها.

الشرطة

٣٤- شارك مكتب المخدِّرات والجريمة في تدريب إقليمي حول مكافحة الفساد في الشرطة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وقدَّم الدعم لذلك الحدث التدريبي الذي نُظِّم لصالح بلدان من منطقة غرب البلقان. وقد نظَّمت فرنسا والنمسا الحدث التدريبي، وقامت فرنسا بصياغة أداة شاملة لتقييم العوامل التي تُضعف المناعة أمام إغراء الفساد لدى ضباط الشرطة.

السجون

٣٥- يقدّم مكتب المخدِّرات والجريمة الدعم، في إطار برنامجه المعني بمكافحة القرصنة، بشأن منع الفساد في السجون في الصومال. ونُظِّمت جلستان تدريبيتان عن مكافحة الفساد، واحدة لكبار ضباط السجون والأخرى لعموم الضباط والمعينين منهم حديثاً، عُقدتا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في أكاديمية السجون في غاروي في بونتلاند. واستناداً إلى التعليقات الإيجابية المقدَّمة وإلى طلبات التماس المزيد من الدعم، أُدمج مكوّن خاص بمكافحة الفساد ضمن برنامج مكافحة القرصنة لعام ٢٠١٣. وسوف تُضمَّن الجوانب المتعلقة بمكافحة الفساد في برنامج التدريب الذي تقدمه أكاديمية السجون بغية تدعيم القدرات البشرية والمؤسسية على مواجهة الفساد ضمن منظومة السجون. وسوف يدعم مكتب المخدِّرات والجريمة وضع تدابير لتقليل مخاطر الفساد وإنشاء بُنى تنظيمية رقابية. وسوف تتناول تلك التدابير المتطلبات المحددة اللازمة لدولة هشّة، وتستكشف مداخل مكافحة الفساد ضمن قطاع العدالة في إطاره الواسع.

٣٦- كما دعم مكتب المخدِّرات والجريمة وضع واعتماد مدونة قواعد السلوك والأخلاقيات لموظفي الأجهزة الإصلاحية في بنما. وبدعم من الأكاديمية الإقليمية لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي لمكافحة الفساد، أصبحت هذه المدونة نميطة تدريبية سوف تُشكّل جزءا من التدريب الأولي لموظفي الأجهزة الإصلاحية. ويساعد مكتب المخدِّرات والجريمة كذلك في إعداد تدريب حول مكافحة الفساد وقواعد السلوك لموظفي الأجهزة الإصلاحية في أوروغواي.

إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون

٣٧- قدَّم مكتب المخدِّرات والجريمة دعماً إيجابياً لبرنامج إرساء التزاهة التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وقد أُنشئ هذا البرنامج في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ لزيادة

الوعي والترويج للممارسات الجيدة وتوفير أدوات عملية لمساعدة الدول على تعزيز النزاهة وتقليل مخاطر الفساد في القطاع الأمني من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة. وفي هذا الصدد، ساهم مكتب المخدِّرات والجريمة في حلقة عمل تثقيفية وتدريبية لخبراء متخصصين، عُقدت في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بهدف تحديد المتطلبات التدريبية الأساسية لقوات الناتو فيما يتعلق بمسائل النزاهة ومكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، شارك المكتب في مؤتمر إرساء النزاهة التابع للناتو، الذي عُقد في مونتيري في شباط/فبراير ٢٠١٣. وقام الخبراء التابعون للمكتب بمهام المدربين في التدريبات الخاصة ببرنامج إرساء النزاهة التابع للناتو، في تركيا وألمانيا في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ على التوالي.

٣٨- وإضافة إلى ذلك، قدَّم مكتب المخدِّرات والجريمة بانتظام إسهامات ومشورة من أجل وضع سلسلة من المذكرات التوجيهية تُصدرها الأمم المتحدة حول إصلاح القطاع الأمني. وسوف تدعم هذه المذكرات التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ البرامج على مستوى المقر الرئيسي وعلى المستوى الميداني عن طريق تعزيز التنسيق وكفالة الاتساق في النهج المتعلق بإصلاح القطاع الأمني. ويواصل مكتب المخدِّرات والجريمة العمل بنشاط في تقديم الإسهامات والإرشادات فيما يخص تقارير الأمم المتحدة والأنشطة المتعلقة بجهود مكافحة الفساد.

دال- القطاع الخاص

٣٩- استذكر مؤتمر الدول الأطراف الزَّخمَ الذي تَولَّد من خلال إعلان بالي بشأن قطاع الأعمال، الذي أعلنت من خلاله كيانات القطاع الخاص التي حضرت في دورة المؤتمر الثانية التزامها بالعمل على مواءمة مبادئ الأعمال التجارية مع القيم الأساسية المجسَّدة في الاتفاقية، ووضع آليات لاستعراض امتثال الشركات، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل مكافحة الفساد. وأحاط المؤتمر علماً أيضا بالمبادرات التي قامت بها الأمانة لتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص من أجل مكافحة الفساد، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة، وطلب إلى الأمانة أن تستمر في تقديم المساعدة على إذكاء الوعي بمبادئ الاتفاقية في دوائر الأعمال التجارية. وناشد المؤتمرُ الدولَ الأطرافَ أن تشجِّعَ على مشاركة دوائر الأعمال التجارية في منع الفساد عن طريق العمل مع هذه الدوائر للتصدّي للممارسات التي تُضعف المناعة أمام مخاطر الفساد في القطاع الخاص.

٤٠- ويسعى مكتب المخدِّرات والجريمة جاهداً لتمكين القطاع الخاص من اعتماد سياسات عامة لمكافحة الفساد تتّسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ووضع الضوابط الرقابية والموازين اللازمة لتعزيز الشفافية والمساءلة. وفي هذا الصدد، يساهم مكتب

المخدِّرات والجريمة بدور فعّال في مشروع مشترك بين عدّة جهات من أصحاب المصلحة، يُضطلع به مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، لإعداد كتيّب عملي للمنشآت التجارية، يجمع بين المبادئ التوجيهية وغيرها من المواد ذات الصلة بشأن امتثال القطاع الخاص لمتطلبات مكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، يعمل مكتب المخدِّرات والجريمة على وضع دليل عملي للمنشآت التجارية عن كيفية وضع أخلاقيات لمكافحة الفساد وبرامج للامتثال. وسوف يصدر هذا الدليل العملي في الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

٤١- يحافظ مكتب المخدِّرات والجريمة على الشراكة الوثيقة بينه وبين الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، بغية الترويج لتنفيذ المبدأ العاشر من الاتفاق العالمي، الذي ينص على أنَّه "يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشو". وعُقد الاجتماع التاسع للفريق العامل التابع للاتفاق العالمي والمعني بمكافحة الفساد، على هامش الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في عام ٢٠١١. وشارك مكتب المخدِّرات والجريمة كذلك في الدورة الحادية عشرة للفريق العامل في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وفي الاجتماع الثاني عشر في نيودلهي في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٤٢- وتكميلاً للجهود التي يبذلها مكتب المخدِّرات والجريمة لاستبانة الممارسات الجيِّدة في تنظيم الأحداث العامة الكبرى (انظر الفقرة ٧٧ أدناه)، فهو يشارك كعضو في أعمال الفريق العامل الفرعي التابع للاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والمعني برعاية الأنشطة الرياضية ومراسم الضيافة. ويعمل هذا الفريق العامل الفرعي على وضع دليل للشركات من جميع الأحجام حول كيفية مقاربة هذه المسائل بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة، وسوف يُنشر الدليل في عام ٢٠١٣.

٤٣- وشارك المكتب المعني بالمخدِّرات والجريمة، مع مكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، في رعاية الاجتماع السنوي لجهات الوصل المعنية بالقطاع الخاص في منظومة الأمم المتحدة، الذي عُقد يومي ٢٨ و٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢ في فيينا. وركّزت المناقشة على موضوع "تسريع وتيرة الشراكات بين الأمم المتحدة والمنشآت التجارية"، وسلّمت بالدور الهام الذي يضطلع به القطاع الخاص في تحقيق أهداف الأمم المتحدة. وشارك مكتب المخدِّرات والجريمة كذلك في اجتماع في

جنيف في نيسان/أبريل ٢٠١٣، ركّز على موضوع "تعزيز روابط التآزر بين الشراكات لغرض إحداث تأثير محلي".

٤٤- علاوة على ذلك، يواصل مكتب المخدِّرات والجريمة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة التعاون بشأن أداة التعلّم الإلكتروني التفاعلية للقطاع الخاص المسمّاة أداة "مكافحة الفساد". وتهدف هذه الأداة إلى تعزيز فهم المبدأ العاشر من الاتفاق العالمي والاتفاقية بحسب انطباقهما على أوساط الأعمال التجارية. ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٢، استعمل هذه الأداة ٠٠٠ ٢٤ شخص على خط شبكة الإنترنت، كما أُطلق برنامج شهادات اعتماد في أوائل عام ٢٠١٣. وصدرت نسخة باللغة الفرنسية من الأداة في أوائل عام ٢٠١٣، وسوف تصدر لاحقاً بمزيد من لغات الأمم المتحدة الرسمية وغيرها من اللغات الأخرى، ومنها الألمانية والبرتغالية والكورية.

مجموعة العشرين والمنتدى الاقتصادي العالمي

٤٥- يشارك مكتب المخدِّرات والجريمة بصفة مراقب في الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين. وفي عام ٢٠١٢، دُعي مكتب المخدِّرات والجريمة كذلك إلى المشاركة في فرقة العمل المعنية بتحسين الشفافية ومكافحة الفساد التابعة لمجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية. وأسهم مكتب المخدِّرات والجريمة في وضع خطة عمل مجموعة العشرين المتجددة لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، التي تُعير اهتماماً متزايداً للمجهودات الرامية إلى إشراك القطاع الخاص بمزيد من الفعالية.

٤٦- وتربط مكتب المخدِّرات والجريمة علاقة قوية بالمنتدى الاقتصادي العالمي، وخصوصا مبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد التابعة له. وشارك المكتب في اجتماع فرقة العمل الخاصة بالمبادرة التابعة للمنتدى في المكسيك (نيسان/أبريل ٢٠١٢)، وفي جنيف (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)، وفي نيودلهي (نيسان/أبريل ٢٠١٣)، فقدَّم عروضاً إيضاحية حول عمله مع القطاع الخاص. وشارك المدير التنفيذي للمكتب في الاجتماعين السنويين للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا، في كانون الثاني/يناير في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أدلى المدير التنفيذي للمكتب بكلمة رئيسية أمام الرؤساء التنفيذيين مؤكّدا على أهمية دور المنشآت التجارية في إجراء تحوّل إيجابي في هذا الصدد.

٤٧- وقد عُرضت توصيات على قادة مجموعة العشرين خلال مؤتمري قمة مجموعة العشرين ومجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية في لوس كابوس بالمكسيك في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتولى مكتب المخدِّرات والجريمة دوراً قيادياً، إلى جانب اللجنة

الاستشارية للأعمال التجارية والصناعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنتدى الاقتصادي العالمي، في وضع توصيات بشأن تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية. وعمل مكتب المخدِّرات والجريمة مع غرفة التجارة الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على وضع توصيات بشأن إنشاء برامج تدريب وتوعية للمنشآت التجارية من أجل التشجيع على التعاون ضمن القطاع الخاص وبينه وبين القطاع العام، مع التركيز بصفة خاصة على بناء القدرات. كما تولى مكتب المخدِّرات والجريمة، إلى جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاستشارية للأعمال التجارية والصناعة وشركة "غريت إيستيرن إينيرجي كوربوريشن"، قيادة الأعمال المتعلقة بالشفافية في الاشتراء العمومي.

مبادرات القطاع الخاص الأخرى

٤٨- خلال الدورة الحادية والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي عُقدت في فيينا في نيسان/أبريل ٢٠١٢ استُهلّت رسمياً، مبادرة النزاهة في العروض الأولية العامة. وتتيح هذه المبادرة للمنشآت التجارية فرصة لمساعدة البلدان النامية على التصدي للفساد. وفي إطار المبادرة المذكورة، يمكن للشركات والمستثمرين المساهمة مالياً في دعم البلدان النامية فيما تبذله من جهود لوضع تشريعات وإنشاء مؤسسات لمكافحة الفساد ولترويج النزاهة.

٤٩- وبدعم من مبادرة "سيمنز" للنزاهة، يعكف مكتب المخدِّرات والجريمة على وضع برنامج للتوعية والاتصال بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لغرض الترويج للاتفاقية وتدابير مكافحة الفساد في القطاع الخاص وذلك بتزويد أوساط الشركات بمزيد من المعلومات بشأن قيمة الاتفاقية وفائدتها بالنسبة للمنشآت التجارية. ويقوم مكتب المخدِّرات والجريمة أيضا حاليا بإنشاء موقع شبكي ليقوم بدور غرفة مقاصة لتبادل المعلومات والموارد الخاصة بالاتفاقية والوثيقة الصلة بأوساط الشركات.

٥٠- وكذلك بدعم من مبادرة "سيمنز" للنزاهة، ينفّذ مكتب المخدِّرات والجريمة مشروع الحوافز من أجل نزاهة الشركات وتعاونها وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويرمي هذا المشروع إلى استحداث نظم حوافز قانونية للأفراد والشركات للتشجيع على المبادرة بالإبلاغ عن حالات الفساد. واستعرضت أفرقة عاملة تقنية التشريعات الحكومية في المكسيك والهند، وعُقد اجتماعان لفريقين عاملين من الخبراء على الصعيد العالمي للمساهمة بمدخلات بشأن دليل الممارسات الجيدة، الذي سوف ينتهي مكتب المخدِّرات والجريمة من وضع صيغته في عام ٢٠١٣.

٥١- ومن خلال علاقة شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، أنجز مكتب المخدِّرات والجريمة تقريراً عنوانه مكافحة الفساد لتعزيز تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، المجلد ٢. وقد أُعدَّ هذا المنشور استنادا إلى سلسلة من اجتماعات ضمّت عدداً من الخبراء وممثلي المنشآت التجارية وموظفي المؤسسات المعنية، وهو يُعنى بمعالجة العوامل المحرّكة في تفشّي الفساد في المنشآت التجارية الصغرى، واستبانة الأدوات اللازمة للشركات الصغيرة والمتوسطة لكي تتمكّن من الدفاع عن نفسها بنجاح في بيئة تجارية يعتريها الفساد.

هاء- المجتمع المدني

٥٢- سلَّم مؤتمر الدول الأطراف بأنَّ المسؤولية عن تنفيذ الاتفاقية تقع على عاتق الدول الأطراف، لكنه أكّد أنَّ مسؤوليات الترويج لثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة ومنع الفساد هي مسؤوليات ينبغي التشارك فيها بين جميع أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع، وفقاً للمواد ٧ إلى ١٣ من الاتفاقية. وأشار أيضا إلى أهمية دور الأفراد والجماعات من خارج إطار القطاع العام، كالمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، في منع الفساد وفي بناء القدرات دعماً لمنع الفساد.

٥٣- وحثَّ المؤتمرُ الدولَ الأطرافَ، وفقاً للمادة ١٣ من الاتفاقية، على أن تواصل تشجيع الأفراد والجماعات الذين لا ينتمون إلى القطاع العام، كالمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، على المشاركة في منع الفساد ومكافحته وشجَّع الدول الأطراف على تعزيز قدراتها في هذا المضمار.

٥٤- ومنذ عام ٢٠٠٩ يحتفل المكتب المعني بالمخدِّرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باليوم الدولي لمكافحة الفساد في ٩ كانون الأول/ديسمبر في سياق حملة مشتركة. وفي عام ٢٠١١، استُهلّت الحملة المعنية تحت عنوان "كافح الفساد منذ اليوم" سعيا إلى تشجيع جميع قطاعات المجتمع على المشاركة في التصدّي للأسباب الجذرية للفساد. ونظّمت عدّة بلدان أحداثاً وأنشطةً تدور حول اليوم الدولي لمكافحة الفساد، أُشركت فيها وسائل الإعلام المحلية وقدَّمت المعلومات للمجتمعات المحلية. وقد وُضعت جميع المواد الإعلامية في إطار الحملة، بما في ذلك الملصقات والكتيّبات، بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، وهي متاحة لتنزيلها على الموقع الخاص بالحملة على الإنترنت، وهو www.actagainstcorruption.org.

٥٥- وبغية تعزيز قدرة المجتمع المدني على المساهمة في تنفيذ الاتفاقية وآلية استعراضها، واصل مكتب المخدِّرات والجريمة تنفيذ سلسلة دورات تدريبية يشارك في تنظيمها التحالف

المعني باتفاقية مكافحة الفساد، وهو شبكة تضم أكثر من ٣٤٠ منظمة مجتمع مدني تعمل على الترويج للاتفاقية. وحتى الآن، مكّنت هذه الدورات ١٠٤ من ممثلي المجتمع المدني من ثمانية وستين بلداً من التدرّب على الاتفاقية وآلية استعراضها.

واو- المبادرات الأكاديمية

٥٦- ناشد المؤتمرُ الدولَ الأطرافَ أن تشجِّع، بما يتَّسق مع المبادئ الأساسية لنظمها التعليمية والقانونية، إدراجَ برامج على مختلف مستويات نظامها التعليمي تغرس في النفوس مفاهيم ومبادئ النزاهة. ورحَّب بالمبادرات التي قامت بها الأمانة، بالتعاون مع المؤسسات الشريكة المعنية، لإعداد مواد شاملة بشأن مكافحة الفساد من أجل الجامعات وسائر المؤسسات الأكاديمية، وطلب إلى الأمانة أن تواصل الاضطلاع بجهودها الرامية إلى نشر معلومات محدَّدة عن الاتفاقية والتزامات المنع الواردة فيها، على أوسع نطاق ممكن.

٥٧- وطلب المؤتمر أيضاً إلى الدول الأطراف أن تعزِّز التدريب والتثقيف على جميع مستويات القطاعين العام والخاص في مجال منع الفساد وأن تعمل، بما يتَّسق مع تشريعاتها الوطنية، على جعل ذلك التدريب والتثقيف جزءاً لا يتجزّأ من استراتيجياتها وخططها الوطنية لمكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، ناشد المؤتمر الدولَ الأطراف أن تولي عناية خاصة لإتاحة الفرص لإشراك الشباب باعتبارهم عناصر فاعلة رئيسية من أجل النجاح في منع الفساد.

المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد

٥٨- يضطلع مكتب المخدِّرات والجريمة بدور ريادي في سياق المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، وهي مشروع أكاديمي تعاوني يرمي إلى وضع منهاج دراسي شامل بشأن مكافحة الفساد، ويتألف من مجموعة من فرادى النمائط والمقرّرات الدراسية ودراسات الحالات والأدوات التعليمية والمواد المرجعية التي يمكن للجامعات وسائر المؤسسات الأكاديمية أن تدمجها في برامجها الأكاديمية القائمة. وحتى الآن، شاركت أكثر من خمس وثلاثين جامعة في المبادرة من خلال إدراج التعلم المتعلق بمكافحة الفساد ضمن دورات على المستوى الجامعي ومستوى الدراسات العليا.

٥٩- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أُطلقت قائمة خيارات على الخط الحاسوبي المباشر للمواضيع بغية مساندة الأساتذة والطلاّب المهتمين بتدريس ودراسة المسائل المتعلقة بمكافحة

الفساد في مؤسسات التعليم العالي. وتشتمل قائمة الخيارات على نحو ٦٠٠ مادة تعليمية عن مكافحة الفساد، مرتّبة في بنية معيّنة حسب عشرين موضوعاً رئيسياً في هذا المجال.[٣]

٦٠- وانتهى مكتب المخدِّرات والجريمة مؤخراً من وضع صيغة مقرر تعليمي شامل للطلاب الجامعيين يهدف إلى تطوير فهم التدابير اللازمة لمكافحة الفساد على المستوى الوطني. ويقدّم هذا المقرر التعليمي مدخلاً يُعرّف الطلبة بقضية الفساد ويستكشف التدابير التي يمكن للحكومات أن تتخذها لمكافحته، مع استعمال الاتفاقية كإطار. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣، انتهت كلية واشنطن للقانون التابعة للجامعة الأمريكية من وضع صيغة تجريبية من المقرر التعليمي، وسوف تقوم جامعات أخرى خلال العام الأكاديمي القادم باستخدام هذا المقرر التعليمي بشكل تجريبي.

أكاديميات مكافحة الفساد

٦١- أبرم مكتب المخدِّرات والجريمة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، اتفاق تعاون رسمي مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد. وسوف يتعاون مكتب المخدِّرات والجريمة، من خلال مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل النزاهة في الاشتراء العمومي، مع الأكاديمية لوضع نميطة تعليمية عن النزاهة في الاشتراء العمومي تُدمج في البرامج التي تُدرَّس في الأكاديمية.

٦٢- وقدَّم مكتب المخدِّرات والجريمة المساعدة إلى حكومة بنما لإنشاء وتشغيل الأكاديمية الإقليمية لمكافحة الفساد في أمريكا الوسطى والكاريبي، والتي دُشِّنت رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ووضعت ثلاث نمائط تدريبية وهي: (أ) منع الفساد في القطاع العام؛ و(ب) منع الفساد في القطاع الخاص؛ و(ج) التحقيق في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيها قضائياً. وعلاوة على ذلك، يواصل مكتب المخدِّرات والجريمة تقديم مشورة مخصصة، بناء على طلب من البلدان التي تنظر في تأسيس أكاديميات لمكافحة الفساد.

(3) انظر الموقع الشبكي http://www.track.unodc.org/Academia/Pages/Home.aspx.

زاي- أنشطة منع الفساد على الصعيدين الإقليمي والوطني والمساعدة التقنية

٦٣- طلب مؤتمر الدول الأطراف إلى الدول الأعضاء أن تشجِّع، بمساعدة من الأمانة وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، حسبما يكون مناسباً، على القيام بأنشطة ثنائية وإقليمية ودولية من أجل منع الفساد، على أن تشمل تنظيم حلقات عمل بغية تبادل الخبرات والممارسات الجيِّدة ذات الصلة.

٦٤- وسلَّم المؤتمر بما للمساعدة التقنية من أهمية حاسمة في بناء القدرات المؤسسية والبشرية لدى الدول الأطراف من أجل تيسير تنفيذ أحكام الاتفاقية من خلال التعاون الدولي الفعّال. وطلب كذلك إلى الأمانة أن تواصل، بالتعاون الوثيق مع مقدِّمي المساعدة على المستويين المتعدِّد الأطراف والثنائي، توفيرَ المساعدة التقنية للدول الأطراف، بناءً على طلبها، بغية المضيّ قُدُماً في تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية، بما في ذلك في إطار الاستعداد للمشاركة في عملية استعراض الفصل الثاني.

٦٥- وشارك المكتب المعني بالمخدِّرات والجريمة في عدد من حلقات العمل الإقليمية المتعلقة بمنع الفساد لغرض تعزيز تبادل الخبرات والممارسات الجيِّدة بين البلدان، ودعم عدداً منها. وشمل ذلك، على سبيل المثال، عقد مؤتمر إقليمي في الأردن عن دور السلطات القضائية الوطنية في تنفيذ الاتفاقية؛ واجتماع فريق خبراء في تركيا بشأن استقلالية الجهاز القضائي ونزاهته؛ واجتماع فريق خبراء في قطر بشأن وضع مواد تدريبية لتنفيذ الاتفاقية والأعمال التجارية في المنطقة العربية؛ وحلقة عمل إقليمية بشأن نزاهة القضاء في جنوب شرق آسيا؛ واجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى للتحاور بشأن جهود مكافحة الفساد والعلاقات التعاونية والشراكات الاستراتيجية في منطقة آسيا والمنطقة العربية؛ وكذلك عقد مؤتمر إقليمي بشأن الممارسات المتَّبعة في مجال إقرار المسؤولين العموميين في آسيا بالذمة المالية والتحديات ذات الصلة والدروس المكتسبة؛ ومؤتمر إقليمي بشأن مكافحة الفساد في إطار المبادرة المشتركة بين مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ؛ واجتماع للممارسين بشأن نزاهة العمل. وواصل مكتب المخدِّرات والجريمة أيضاً المشاركة في مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا، وفي آلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، والفريق العامل المعني بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية وشبكة لجنة المساعدة الإنمائية المعنية بالحوكمة التابعين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٦٦- كذلك واصل مكتب المخدِّرات والجريمة تقديم مساعدة تقنية لدعم الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها، وذلك من خلال أنشطة مُخصّصة في مجالي التشريعات

وبناء القدرات وكذلك من خلال تطوير أدوات لتيسير تقديم المساعدة على أرض الواقع. كما إن البرنامج العالمي "صوب نظام عالمي فعّال لمكافحة الفساد" يمكّن المكتبَ من توفير التوجيه المهني وتقديم المشورة والخبرة الفنية إلى الدول الأطراف في الاتفاقية، بناءً على طلبها. علاوة على ذلك، نُفِّذت برامج ميدانية شاملة لبناء القدرات في عدد من البلدان. (انظر الوثيقتين CAC/COSP/IRG/2012/3 وCAC/COSP/IRG/2013/3).

٦٧- ويقدِّم مكتب المخدِّرات والجريمة المساعدة التقنية أيضا في إطار برنامجه الخاص بالمستشارين في مجال مكافحة الفساد. وهناك مستشارون يتحملون مسئوليات إقليمية في تايلند (عن جنوب شرق آسيا) وكينيا (عن شرق وجنوب أفريقيا) والسنغال (عن غرب ووسط أفريقيا) وفيجي (عن المحيط الهادئ). وسوف يُوظَّف ثلاثة مستشارين آخرين لكي يُعيَّنوا في مراكز في الهند (عن جنوب آسيا) وبنما (عن أمريكا الوسطى) ومصر (عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). ويوجد مستشار مسؤول عن مساعدة الدول الجزرية الصغيرة مركزه في فيينا. وسوف يتمركز مستشاران وطنيان اثنان في جنوب السودان وموزامبيق لتقديم المساعدة التقنية لهذين البلدين.

٦٨- وتجري حالياً، أو جرت من قبلُ، دراسات لتحليل الثغرات وتقييم الاحتياجات، مما يُضطلَع به في إطار قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وذلك في إثيوبيا وأفغانستان والبوسنة والهرسك وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وكمبوديا ومالي ومنغوليا وناميبيا، بناء على طلب من الدولة الطرف المعنية. وقد تمّ تنقيح الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، على أساس نتائج التقييم الذاتي. وتساعد الأمانة الدول في استعراض تنفيذها لجميع الفصول الأربعة من الاتفاقية، وخصوصا الفصل المتعلق بالمنع، وسوف تقدّم، بناء على الطلب، المشورة بشأن إجراءات العمل المطلوبة أو الاحتياجات من المساعدة التقنية اللازمة لتدارك الثغرات المستبانة.

٦٩- وواصل مكتب المخدِّرات والجريمة جهوده أيضا في تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية في جهودها لزيادة كفاءة ونزاهة الهيئات القضائية وهيئات النيابة العامة. وواصل مشروعان رئيسيان للمساعدة التقنية في إندونيسيا ونيجيريا تقديم الدعم لجهود الحكومتين الوطنيتين في هذا المجال.

٧٠- وقدم مكتب المخدِّرات والجريمة المساعدة التقنية إلى العراق لمتابعة الاستنتاجات التي توصلت إليها عملية استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد من خلال حلقة عمل على مدى يومين عُقدت في آذار/مارس ٢٠١٣. ووقَّع مكتب المخدِّرات والجريمة مؤخراً على مذكرة

تفاهم مع حكومة العراق لمواصلة هذا الدعم. وقُدِّمت مساعدة مماثلة لمتابعة استعراض الاتفاقية إلى كلٍّ من أوغندا وزامبيا وزمبابوي ومنغوليا.

٧١- وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، أجرى مكتب المخدِّرات والجريمة حلقة عمل تدريبية حول استراتيجيات مكافحة الفساد لصالح الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون في الهند. ويجري حالياً إعداد دليل تدريبي عن نزاهة الشرطة في سياق الإطار القانوني لمكافحة الفساد في الهند. كما ساعد مكتب المخدِّرات والجريمة في تحديث الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد في كلٍّ من ليبيا وجورجيا ومصر، ويعمل مع دول أخرى، على أساس متخصص بناءً على طلب منها، على تعزيز استراتيجيات وآليات المتابعة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٧٢- طلب المؤتمر إلى الأمانة، وناشد الجهات المانحة الوطنية والإقليمية والدولية والبلدان المستفيدة، أن تكثِّف من التعاون والتنسيق فيما بينها في تقديم المساعدة التقنية في مجال منع الفساد، ورحَّب بالتعاون القائم بين الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدماج المساعدة التقنية المتعلقة بمكافحة الفساد والمستندة إلى الاتفاقية في جدول أعمال التنمية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٧٣- ويعمل مكتب المخدِّرات والجريمة بالتشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبدعم من كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ مبادرة تهدف إلى دعم وتوجيه الأعمال الرامية إلى إدماج أنشطة مكافحة الفساد في عمليات إعداد البرامج في الأمم المتحدة، وخصوصا إطار عملها للمساعدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، يجري إعداد دورة تدريبية بشأن مكافحة الفساد كجزء من التدريب العام على عملية إطار المساعدة الإنمائية. وعُقدت حلقة عمل لتدريب المدرِّبين خاصة بمكافحة الفساد في الفترة من ١٥ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في تورين بإيطاليا، ضمّت ستة وعشرين مشاركاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة. وسوف تُتاح الصيغة النهائية من المواد التدريبية على شبكة الإنترنت في عام ٢٠١٣.

٧٤- وبدأ مكتب المخدِّرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم النصح والتدريب للموظفين في حكومة كينيا وفي وكالات أخرى للأمم المتحدة حول تعميم جهود مكافحة الفساد في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في كينيا الذي يجري وضعه حالياً للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

حاء- أعمال المنع الأخرى

٧٥- طلب مؤتمر الدول الأطراف، في قراره ٣/٤، إلى الأمانة أن تضطلع بوظائف مرصدٍ لمكافحة الفساد، وناشد الدول الأطراف أن تستخدم الاتفاقية كإطار لوضع ضمانات محدَّدة ومكيَّفة حسب الاحتياجات لمكافحة الفساد في القطاعات الأشدّ عرضةً للفساد. وأحاط المؤتمر علماً بالجهود التي تبذلها الأمانة في جمع معلومات عن الممارسات الجيدة من أجل تعزيز معايير المسؤولية والمهنية لدى الصحفيين في الإبلاغ عن الفساد، وطلب إلى الأمانة أن تواصل جمع هذه المعلومات ونشرها.

الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد

٧٦- أنشأ مكتب المخدِّرات والجريمة بوّابة حاسوبية باسم الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد (بوّابة تراك – TRACK) www.track.unodc.org لمكافحة الفساد، وبدأ تشغيلها في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتوفر بوّابة "تراك" منصة شبكية لمركز إلكتروني يتاح فيه البحث والفهرسة، ويضم تشريعات وسوابق قضائية واستراتيجيات لمكافحة الفساد وبيانات مؤسسية من ١٧٨ دولة.

الأحداث العامة الكبرى

٧٧- حدَّدت مبادرةُ مكتب المخدِّرات والجريمة المعنية باستراتيجية الحماية من الفساد في الأحداث العامة الكبرى الممارسات الجيدة لمنع الفساد في سياق الأحداث الكبرى. وعُقد اجتماع في فيينا خلال الفترة من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ضم ما يزيد على أربعين من الخبراء الدوليين الرفيعي المستوى. وسوف يصدر رسمياً، في الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف، كُتيِّب حول الممارسات الجيدة مُرفَق بقائمة مرجعية شاملة لتنظيم الأحداث الكبرى العامة.

الممارسات الجيِّدة في تعزيز الإبلاغ عن الفساد بطريقة مسؤولة ومهنية

٧٨- قام مكتب المخدِّرات والجريمة باستحداث أداة تقنية عن الممارسات الجيدة في تعزيز الالتزام بالأخلاقيات والمهنية لدى الصحفيين في تقارير الإبلاغ عن حالات الفساد، بما يشمل حرية التعبير وسبل الوصول إلى المعلومات والقيود المفروضة في هذا الخصوص. وتقدِّم هذه الأداة أيضاً معلومات عن كيفية تعزيز الصحافة التحقيقية والتدابير الرامية إلى الحدّ من خفض مَواطن الضعف التي تكمن فيها مخاطر الفساد. وسوف تُطلق الأداة رسمياً في الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف.

الفساد والبيئة

٧٩- نظَّم مكتب المخدِّرات والجريمة، على هامش الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، حدثاً خاصاً لتقييم حالة الفساد في قطاعات مختارة، وهي الاتجار بأنواع الأحياء البرية، وإدارة النفايات الخطرة، واستغلال النفط، وإدارة الغابات.(٤)

٨٠- وفي عام ٢٠١٢، أنجز المكتب مبادرتين للترويج للمشاركة والتنسيق فيما بين الجهات الفاعلة الاجتماعية والمؤسسية من أجل تعزيز خدمات المياه والصرف الصحي، وكذلك للترويج لحملات توعية من أجل تحسين استخدام المياه كمورد من الموارد الطبيعية ومنع الكوارث في كلٍّ من المكسيك ونيكاراغوا. وفي إندونيسيا، واصل المكتب تعزيز قدرات موظفي إنفاذ القانون وحماية الغابات على تحسين التحقيق في قضايا مخالفات قطع الأشجار غير المشروع وملاحقة مرتكبيها قضائياً ومحاكمتهم.

٨١- وواصل المكتب كذلك المشاركة بقوة في الاتحاد الدولي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية، الذي تأسّس في عام ٢٠١٠. وأصدر الاتحاد في عام ٢٠١٢ مجموعة الأدوات التحليلية الخاصة بالجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات.(٥) وشارك المكتب أيضاً في ندوة بعنوان "مكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية: ضمان الإنفاذ وكفالة العدالة والحفاظ على سيادة القانون" في تايلند في آذار/مارس ٢٠١٣.

٨٢- وأخيراً، نُظِّمت مناقشة مواضيعية بشأن التحدِّيات الناشئة عن الأشكال المستجدَّة من الجريمة التي لها تأثير كبير في البيئة وسُبل التصدِّي لها بفعالية، وذلك أثناء الدورة الثانية والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في فيينا من ٢٢ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣.(٦)

المنظور الجنساني

٨٣- وضع مكتب المخدِّرات والجريمة مذكرة إرشادية للموظفين عنوانها "تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة" لمساعدة الموظفين على إدماج المنظور الجنساني بفعالية في جميع مجالات عملهم. ويركّز قسم من المذكرة الإرشادية تحديدا على المنظور الجنساني ومكافحة الفساد.

(4) انظر الموقع الشبكي www.unodc.org/eastasiaandpacific/en/indonesia/2012/04/uncac/story.html.

(5) متاح على الموقع الشبكي http://www.cites.org/eng/resources/pub/Wildlife_Crime_Analytic_Toolkit.pdf.

(6) الموقع الشبكي http://www.unodc.org/unodc/en/commissions/CCPCJ/session/22.html.

٨٤- وعقد مكتب المخدِّرات والجريمة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، حلقتي عمل في ألبانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بمشاركة مسؤولين حكوميين وبرلمانيين وجماعات نسائية وممثلين عن منظمات المجتمع المدني الأخرى. وأتاحت حلقتا العمل فرصة للمشاركين لمناقشة تأثير الفساد على المرأة واستكشاف السبل التي يمكن للحكومة والمجتمع المدني من خلالها العمل معاً لكفالة عناية السياسات العامة والتدابير المعنية بمكافحة الفساد في المستقبل بشواغل المرأة. ومن المخطط تنفيذ نشاط متابعة في عام ٢٠١٣ للتركيز على حماية المبلّغين.

٨٥- وفي آذار/مارس ٢٠١٣، عُقد مؤتمر إقليمي لجنوب شرق آسيا بعنوان "المرأة تحارب الفساد" في جاكارتا، ضمّ ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والحكومات بغية زيادة الوعي وتعزيز التزام الجماعات النسائية بمحاربة الفساد.

البحوث

٨٦- في مجال البحوث المعنية بالفساد والتراهة، يشارك مكتب المخدِّرات والجريمة في وضع منهجيات إحصائية لتقييم طرائق الفساد ومَواطن الضعف التي تعرِّض الأشخاص للفساد. وينصبُّ التركيز على إصدار دراسات تقييمية تستند إلى أدلة يمكنها أن ترسم ملامح السمات الأساسية للفساد على أساس الخبرة بالفساد — وليس تصوّره. وقد قُدمت خلال السنوات الأخيرة مساعدة مباشرة إلى عدد من البلدان لغرض إجراء دراسات من هذا النحو، ومنها أفغانستان والعراق وبلدان غرب البلقان.

النشرة الإخبارية بشأن مكافحة الفساد

٨٧- في شباط/فبراير ٢٠١٢، أطلق مكتب المخدِّرات والجريمة أول عدد من رسالة إخبارية بشأن مكافحة الفساد من أجل الإبلاغ عن التطورات المتعلقة بمبادرات وأنشطة مكافحة الفساد التي يضطلع بها المكتب، في فيينا وفي جميع أنحاء العالم. وتصدر الرسالة الإخبارية كل ثلاثة أشهر، وتُرسل إلكترونياً إلى طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، وهي متاحة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (http://www.unodc.org/unodc/en/corruption/index.html).

ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

٨٨- لعلّ الفريق العامل يودُّ أن ينظر في التقدُّم المحرز في تنفيذ أحكام الفصل الثاني من الاتفاقية، ولعلّه يقترح أيضاً سبلاً أخرى لتعزيز تنفيذ الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية.

٨٩- ولعلّ الفريق العامل يودُّ أن يشجِّع الدول الأطراف على مواصلة جهودها من أجل التبكير في تقديم تقارير الإبلاغ عن تنفيذ الفصل الثاني، باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية.

٩٠- ولعلّ الفريق العامل يودُّ أن يقدِّم إرشادات بشأن وضع ضمانات محدَّدة ومكيَّفة حسب الاحتياجات لمكافحة الفساد في القطاعات الأشدّ عرضة له.

٩١- ولعلّ الفريق العامل يودُّ أيضاً أن يقدِّم توجيهات بشأن منع الفساد في نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك عن طريق تعزيز نزاهة الجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة.

٩٢- وبالنظر إلى أهمية دور الأفراد والجماعات الذين لا ينتمون إلى القطاع العام، كالمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، في منع الفساد وفي بناء القدرات دعماً لمنع الفساد، فلعلّ الفريق العامل يودُّ أن يعيد تأكيد توصيته إلى الدول الأطراف بأن تواصل تشجيع الأفراد والجماعات على المشاركة في منع الفساد، وتعزيز قدراتهم في هذا الصدد.

٩٣- ولعلّ الفريق العامل يودُّ أن يوصي الدول الأطراف بأن تكثِّف جهودها الرامية إلى إشراك القطاع الخاص في الجهود المبذولة لمنع الفساد، وأن تكرّس المزيد من اهتمامها لتوثيق عرى الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص.

٩٤- ولعلّ الفريق العامل يودُّ أن يؤكّد من جديد على أهمية أنشطة التدريب والتوعية في مجال منع الفساد في القطاعين العام والخاص على جميع المستويات، وأن يشجِّع الدول الأطراف على أن تجعل هذه الأنشطة جزءا لا يتجزّأ من استراتيجياتها وخططها الوطنية لمكافحة الفساد.

٩٥- وفيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات، لعلّ الفريق العامل يودُّ أن يقدِّم إرشادات بشأن ترتيب احتياجات المساعدة التقنية من حيث الأولوية بغية تعزيز تدابير منع الفساد والاضطلاع بجهود التوعية به.